# ستريفيلد للصحفيين.. الاتفاقية الامنية العراقية الاميركية ستكون تنفيذية قانونية دولية

**بهرا. متابعات**

أعلن مستشار لوزير الخارجية الأميركية، أن اتفاقية وضع القوات "سوفا"، المزمع توقيعها مع العراق، ستكون تنفيذية وقانونية دولية بين طرفين، ولن تحوي بنودا تتطلب موافقة مجلس الشيوخ الأميركي، بينما أكدت ناطقة باسم السفارة الأميركية في بغداد، استجابة واشنطن لشروط الحكومة العراقية وثوابت المرجعيات الدينية في العراق. وقال ديفيد ساتيرفيلد، المستشار الأول لكوندوليزا رايس، في مؤتمر صحافي عقده ببغداد الاسبوع الماضي، أن الاتفاقية الثنائية طويلة الأمد بين العراق والولايات المتحدة "ستكون تنفيذية وقانونية ودولية بين الطرفين، وإن الحكومة الأميركية تركز في المفاوضات التي تجريها مع ممثلي الحكومة العراقية، على أن العراق ذو سيادة، وهو شريك في المفاوضات التي تقوم على القرار الوطني العراقي". وأوضح ساتيرفيلد أن الاتفاقية لن تحوي بنودا تتطلب موافقة مجلس الشيوخ الأميركي عليها، كونها ليست الاتفاقية الأولى التي تبرمها الولايات المتحدة مع دولة ذات سيادة، وأن أهميتها ليست من ناحية رمزية، بل من ناحية ملموسة".

وأضاف أن "الحكومة العراقية أوضحت للولايات المتحدة، خلال (كانون الأول) ٢٠٠٧، أن تفويض القوات متعددة الجنسيات في العراق ينتهي مع نهاية العام الحالي ٢٠٠٨، وأنها تطلب أن تكون هناك اتفاقية تنظم العلاقة بينها والقوات الموجودة على أراضيها"، مبينا أن الولايات المتحدة بدورها "استجابت للطلب، ولاسيما أن رغبة مشتركة بيننا والحكومة العراقية، ترمي إلى إقامة أسس للعلاقات الثنائية بين البلدين". وتحكم اتفاقية وضع القوات "سوفا" وجود القوات الأميركية في العراق، بعد العام ٢٠٠٨، إذ يعتمد وجودها حاليا على تفويض من الأمم المتحدة، يجدد عند نهاية كل سنة، بطلب من الحكومة العراقية. ولن تكون الاتفاقية نافذة المفعول، ما لم يصادق عليها البرلمان العراقي، الذي يضم ٢٧٥ عضوا. وفي سياق متصل، أوضح ساتيرفيلد أن "لا علاقة بين الأموال العراقية في البنوك الأميركية، وممارسة الضغوط على العراقيين، خلال المفاوضات التي تجري بشأن الاتفاقية الثنائية مع العراق"، إلا أنه أشار إلى أن مسألة وجود الأموال في البنوك الأميركية، هو "لحماية ممتلكات الحكومة العراقية، بأمر من الرئيس الأميركي". وتابع ساتيرفيلد "أجرينا جولة من المفاوضات مع الجانب العراقي، وبدورنا نركز على البعد الأمني كونه الأكثر أهمية، وقد أحرزنا تقدما كبيرا فيه، فضلا عن الأبعاد الأخرى، ولاسيما أن الأطروحات من الجانبين مشتركة ومرنة، الأمر الذي تتطلبه أية مفاوضات لتحقيق مصلحتيهما، بعد وضع الإطار الإستراتيجي للاتفاقية". وأشار إلى أن المفاوضات "تجري بين فريق أميركي يقوده السفير رايان كروكر، وفريق عراقي بقيادة نائب رئيس الوزراء برهم صالح، فضلا عن أعضاء من المجلس الخماسي في الحكومة العراقية، الذي يضم فصائل من العراقيين لا فصيلا واحدا".

وعن موضوع شفافية المفاوضات، قال مستشار وزير الخارجية الأميركية، إن "شفافية المفاوضات بين العراق والولايات المتحدة، ستظهر من خلال عرض مسودة الاتفاقية على مجلس النواب العراقي، ولا يمكن عرض النقاط المطروحة للنقاش على الرأي العام، إلا بعد الاتفاق عليها ووضع مسودتها، والولايات المتحدة لديها أكثر من ٨٠ اتفاقية مع مختلف دول العالم، وهي تملك الخبرة في إبرام الاتفاقية لعشرات الأعوام، كالاتفاقيات مع ألمانيا واليابان وكوريا".

وفي معرض رده على سؤال بشأن تضمين الاتفاقية بندا يوجب مراجعة بنود الاتفاقية، ذكر ساتيرفيلد أن "بنود الاتفاقية قابلة للمراجعة، ولاسيما أنها كثيرة ومتشعبة، في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليم، وبما أن الوضع في العراق متغير، فإن من حقه مثلا أن يطلب إلغاء الاتفاقية، عندما تصبح قواته قادرة على حفظ الأمن في العراق، لكن مجالات الفائدة من الاتفاقية هو تمكن العراق من خلالها من إبرام اتفاقيات عديدة مع بقية الدول، لتحقيق المصالح".

وعن إلزام العراق بتوقيع الاتفاقية، في ٣١ تموز المقبل، قال "الولايات المتحدة لم تحدد تاريخ توقيع الاتفاقية، لكن الجانبين العراقي والأميركي، يعتقدان أن من المهم تحديد موعد لتوقيع الاتفاقية، وأن الوقت كاف إلى نهاية (تموز) لتوقيعها". في غضون ذلك، نقلت صحيفة "الصباح" العراقية الرسمية، عن ميرمبي نانتونغو المتحدثة الرسمية باسم السفارة الأميركية في بغداد، تأكيدها أن واشنطن وافقت على شروط بغداد، لتوقيع اتفاقية تعاون وصداقة طويلة الأمد. وقالت نانتونغو إن "الإدارة الأميركية حددت حديثا أسسا لاستمرار المفاوضات مع الحكومة بشأن الاتفاقية، وتتضمن هذه الأسس أن يكون للشعب العراقي فرصة مناقشة هذه الاتفاقية، لتحظى بدعمه ودعم الحكومة، وأن تشدد الاتفاقية على السيادة العراقية، على أساس الاعتراف والاحترام المتبادل، فضلا عن الشفافية ورفض وجود دائم للقوات الأميركية في العراق، وأن تسهم الاتفاقية في أن يكون للعراق دور في تحقيق الأمن والاستقرار بالمنطقة".

وأضافت الدبلوماسية الأميركية أن المفاوضات مع العراق تسير وفق جانبين، الأول وجود فريق يركز على "الاتفاقية الخاصة بوضع القوات"، وهو جانب أمني، بينما يتضمن الجانب الثاني مباحثات يقودها فريق آخر، يركز على "الاتفاقية الإطارية الإستراتيجية"، التي تشمل أبعادا سياسية واقتصادية وثقافية.

وفي سياق متصل، قالت نانتونغو إن قوات التحالف ستقوم بتسليم المهمات الأمنية، في جميع المحافظات خلال الأشهر القليلة المقبلة، موضحة أن دور القوات متعددة الجنسيات سيتحول، بعد تسليم المهمات الأمنية للعراقيين، إلى دور الشراكة.

# انقضاء المهلة القانونية المحددة لتسجيل الكيانات السياسية

**بهرا. متابعات**

أكد رئيس الإدارة الإنتخابية في المفوضية العليا للإنتخابات القاضي قاسم العبودي انتهاء المهلة القانونية المحددة لتسجيل الكيانات السياسية المشاركة في انتخاب مجالس المحافظات.

وأشار العبودي في حديث مع "راديو سوا" إلى أن عدد الكيانات المسجلة حتى الآن بلغ ٥٠٤ كيانات سياسيا.

ولم يشأ العبودي الافصاح عن أسماء التحالفات السياسية التي ستشارك في الانتخابات، بدعوى أن الأيام المقبلة ستكشف عن هذه التحالفات حيث طلبت بعض القوى الإستمارات الخاصة بتشكيلها.

وفيما يتعلق بالأموال المخصصة للمفوضية العليا للانتخابات، قال العبودي إن المنظومة القانونية للتعاقدات لاتساعد عمل المفوضية التي طلبت من الدولة استثناءها من بعض قيود تلك المنظومة لوجود معظم تعاقداتها مع الخارج مثل سجلات الناخبين ومواد الاقتراع والمواد اللوجستية في حين أن أسلوب التعاقد ودفع الأموال وفق التعليمات القائمة لاتساعد في إنجاز هذه العقود. وتابع القاضي العبودي إن مشروع قانون الانتخاب لم يحسم بعد على حد علمه وأنه أرسل إلى المجلس السياسي للأمن الوطني للموافقة عليه قبل اعتماده.

ولفت رئيس الإدارة الانتخابية في المفوضية العليا للانتخابات القاضي قاسم العبودي إلى صعوبة مشاركة عراقيي المهجر في الانتخابات المحلية المقبلة، موضحا ذلك بالقول "إن هذا الأمر من اختصاص مجلس النواب لكن المفوضية بينت صعوبة ذلك على مستوى الانتخابات المحلية أما على مستوى الانتخابات النيابية العامة فإن الأمر أسهل".

# التعليم: استحداث ١٧ كلية و٢٣ قسما في مختلف الجامعات العام المقبل

**بهرا. خاص**

أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي موافقتها على استحداث ١٧ كلية و٢٣ قسما في مختلف الجامعات العراقية للعام الدراسي المقبل ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

وقال مصدر في الوزارة في تصريح صحفي: "أن الكليات والأقسام الجديدة ستستقبل الطلبة اعتبارا من العام الدراسي المقبل ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وشملت الاستحداثات جامعة الكوفة بواقع كليتين واحدة لعلوم الحاسبات والرياضيات والثانية للتربية الرياضية إضافة إلى قسم المنشآت والموارد المائية في كلية الهندسة وقسم المجتمع المدني بكلية الآداب وقسم البيئة والتلوث في كلية العلوم فضلا عن قسمي العقيدة والفقه الإسلامي واللغة العربية بكلية الفقه".

واضاف انه: "سيتم استحداث كلية في جامعة بابل للدراسات القرآنية وقسم للهندسة المعمارية في كلية الهندسة، إضافة إلى استحداث كليتين بجامعة كربلاء هما كلية التربية الرياضية وكلية العلوم الإسلامية فضلا عن ثلاثة أقسام واحد للإحصاء في كلية الإدارة والاقتصاد وآخر للمحاسبة وقسم ثالث للكيمياء بكلية العلوم". وأوضح المصدر: "أن كلية للآثار ستستحدث في جامعة الموصل وقسما للغة التركية بكلية الآداب إضافة إلى كلية للزراعة بجامعة تكريت وقسم للجغرافية التطبيقية بكلية الآداب". لافتا إلى انه: "سيتم استحداث قسم للهندسة الميكانيكية بكلية الهندسة بجامعة ديالى وقسم لهندسة النفط بكلية الهندسة بجامعة البصرة وكلية للتمريض بجامعة البصرة أيضا".

وأشار المصدر إلى: "أن جامعة القادسية ستستحدث كليتين الأولى للزراعة والثانية للحاسبات والرياضيات إضافة إلى استحداث قسمين واحد للهندسة الكيمياوية بكلية الهندسة وقسم للبيئة في كلية العلوم".

وتابع: "أن كليتين ستستحدثان بجامعة ميسان هما كلية الطب وكلية العلوم فضلا عن كليتين بجامعة واسط الأولى للتربية الأساسية والثانية للزراعة إضافة إلى قسمين الأول للدراسات الشرقية بكلية الآداب والثاني للكيمياء بكلية العلوم. كما شمل الاستحداث جامعة المثنى أيضا حيث سيتم استحداث كلية للطب وقسم للتربية والمياه بكلية الزراعة".

وافاد المصدر: "أن كلية للتمريض ستستحدث بجامعة ذي قار وقسما للهندسة الكهربائية والالكترونية بكلية الهندسة". مبينا: "أن كلية للتربية سيتم استحداثها في الجامعة الإسلامية إضافة إلى قسم للتاريخ الإسلامي بكلية التربية للبنات وثلاثة أقسام ستستحدث بجامعة الانبار الأول للاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة والثاني للإعلام بكلية الآداب وثالث للجيولوجيا التطبيقية بكلية العلوم".

# استمرار المفاوضات العراقية الاميركية بشأن الاتفاقية طويلة الامد وحاجة العراق لجيش قوي

# مطالبات بتسليح وتطوير الجيش العراقي تصطدم بفيتو اميركي

**بهرا. حيدر حمادة**

وسط جيوش مدججة حتى النخاع باحدث انواع الاسلحة الغربية والشرقية يقف الجيش العراقي الجديد متكأ على اسلحته البسيطة التي زوده بها الاميركيون او حصل عليها بموافقتهم وهي في معظمها اسلحة اقل ما يصفها الخبراء العسكريون بانها "خردة" ولا تتناسب وتأريخ هذا الجيش العريق ولا المهام المناطة بالجيوش في العالم.

جيش من دون طائرات مقاتلة ومدفعية ميدان وصواريخ ودبابات حديثة هذا هو حال الجيش العراقي في الوقت الحاضر وربما يستمر لاعوام مقبلة في ضوء ما يبدو- حسب المراقبين- انه قرار اميركي بعدم تزويده بتلك الاسلحة على الاقل طالما كان هناك وجود كبير للقوات الاميركية في العراق.

وحسب المعلومات المتوفرة عن تسليح الجيش العراقي فانه يمتلك حاليا ٧٢ دبابة روسية قديمة من طراز "تي ٥٥" و ٧٧ دبابة روسية احدث من طراز "تي ٧٢" بينما كان ما يمتلكه قبل الغزو الاميركي للعراق عام ٢٠٠٣ اكثر من ٢٠٠٠ دبابة قتال رئيسة.

وتشير المعلومات ايضاً إلى أن الجيش العراقي سيحصل على ٣٦٠ مدرعة روسية من طراز "بي إم بي ١" تعود إلى حقبة السبعينيات و٣٥ مدرعة من طراز "كاسكافيل" برازيلية الصنع، كما يجري التخطيط لتزويده بـ"٦١" ناقلة من طراز "أم تي إل بي" روسية الصنع و٤٣٤ ناقلة روسية من طراز "بي تي إر ٨٠" و ٦٠٠ عربة مصفحة بولندية طراز "دي زيك ٦٠" و"٤٤٠" عربة مصفحة طراز بانجر أميركية الصنع.

وهذا يعني أن الجيش العراقي الذي كان يمتلك قبل الغزوالأميركي ٣٣٠٠ مدرعة. سيمتلك ١٩٥٥ آلية من هذه الفئات، وستشكل عربات الهمفي الأمريكية عربة النقل الخفيف الأساسية في الجيش، إذ يجري التخطيط لتزويده بـ "٣٦٠٩" منها باضافة عربات جيب لاند روفر بريطانية الصنع.

واللافت للنظر غياب سلاحي المدفعية والصواريخ، كما لا تشير قائمة المشتريات إلى نية الحصول على أنظمة للدفاع الجوي من مدافع وصواريخ مضادة للطائرات، بعد ان كان الجيش العراقي يمتلك ١٥٠٠ بطرية مدفعية ميدان ثقيلة من مختلف الاعيرة، بالإضافة إلى ٢٥٠ راجمة صواريخ وآلاف الصواريخ الموجهة المضادة للمدرعات والسفن، ولم يتبق له سوى ١١٣٣ مدفع هاون.

وتشير خطة تسليح الجيش العراقي إلى أن البنادق الأميركية الصنع طراز إم ١٦ وإم ٤ ستحل محل بنادق الكلاشنكوف الروسية كسلاح فردي أساسي، وقد زودت بها بعض وحدات الجيش العراقي.

اما بناء قوة جوية عراقية مقاتلة فانه سيستغرق سنوات ، حسب ما صرح به قائد القوات الجوية في القوات متعددة الجنسيات روبرت الارديس.. مشيرا الى أن القوة الجوية العراقية تضم الان حوالي ١٢٠٠ رجل ونحو ٥٠ طائرة متخصصة بالنقل والاستطلاع غير المسلح بعد ان كانت في اواخر الثمانينات من القرن الماضي سادس أكبر قوة جوية في العالم بامتلاكها اكثر من الف طائرة.

وكشف عن ان القوة الجوية العراقية لديها الان ١١ طائرة من نوع "سي — ١٣٠ اي" ثمانية منها تستخدم للتدريب وثلاث طائرات من نوع "سيسنا" لديها القدرة على المراقبة الليلية اضافة الى ١٦ طائرة جديدة من نوع "هيوي ٢" ومروحيات تسلمتها من الولايات المتحدة.. موضحاً ان العراق سيتسلم ٢٠ طائرة اخرى قريبا وطائرات مروحية روسية .

ويعتقد خبراء عسكريون ان الجيش العراقي الذي تم حله في العام ٢٠٠٣ بقرار من بول بريمر الحاكم المدني للعراق يخضع حاليا لخطط إعادة التسليح، ولكنها على ما يبدو خطط تركز على تجهيزه لمهمات حفظ الأمن الداخلي بعد أن كان أكبر قوة ضاربة في المنطقة، مما يعني ان العراق سيبقى حتى إشعار آخر بحاجة إلى وجود القوات الأجنبية على أرضه لحماية حدوده من أي اعتداء خارجي .

ويؤكد هؤلاء الخبراء ان ادارة بوش وخاصة وزارة الدفاع "البنتاغون" كانت تعتقد أنها لن تواجه تحديا امنيا كما تواجهه اليوم القوات الاميركية، لذا اصبح الاميركان الان يبحثون عن جيش عراقي قوي بدلا مما خطط له ان يكون جندرمة وهي قوات أعلى من الشرطة وأقل من الجيش، للقضاء على حركات التمرد الداخلي ولكن دون تجهيزه باسلحة متطورة كالطائرات والمدفعية والصواريخ وغيرها.

ويبرر بعض القادة العسكريين الاميركيين تحفظهم على تسليح الجيش العراقي باسلحة متطورة لخوفهم من ان تقع هذه الاسلحة في ايدي الجماعات المسلحة، وهو سبب غير منطقي برأي المحللين العسكريين لان تلك الجماعات لايمكن ان تستولي على طائرة او مدفع ميدان او دبابة او صاروخ بعيد المدى وتستخدمها ضد القوات العراقية او الاميركية كون المسلحين يستخدمون اسلحة يسهل حملها واخفاؤها في البيوت والحقول والبساتين مما يصعب كشفها.

واكدت العمليات العسكرية المستمرة في بغداد والبصرة وبعض المحافظات الاخرى ان كميات الاسلحة المتوسطة والخفيفة الحديثة الصنع التي دخلت الى العراق بالاضافة الى اطنان المتفجرات المتطورة التي تستخدم في صنع العبوات الناسفة، تعني ان حدود العراق وبعد مرور اكثر من خمس سنوات على الغزو الاميركي لا تزال مستباحة ولم تستطع القوات الاميركية ولا الجيش العراقي الجديد ضبطها على الرغم من نشر عشرات المخافر الحدودية .

وتحاول حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي التخلص تدريجيا من الطوق الاميركي المتمثل بهيئة "اف ام اس" وهي وكالة متخصصة بالمشتريات تعمل بإشراف أميركي تتسلم من ممثلي وزارتي الدفاع والداخلية العراقيتين قائمة بحاجاتهما من الاسلحة والمعدات والتجهيزات وينتظرون الموافقة التي تأتي تبعا لأولويات يحددها الأميركيون الذين يصرون على إبقاء المشتريات تحت إشرافهم.

ولم يعد بعض المسؤولين العراقيين يخفون امتعاضهم من هذا السلوك الاميركي، بل ان مصدرا امنيا عراقيا صرح لصحيفة "الحياة" اللندنية "ان تجهيز الجيش بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة غير مسموح به أميركيا"، مشيرا الى ان "الشروط التي يضعها الاميركيون تنص على عدم تسليح الجيش بالصواريخ والمدفعية وأنظمة الدفاع الجوي والمراقبة".

اما النائب محمود عثمان فقد كان واضحا جدا في تصريحه للصحيفة نفسها عندما قال "ان الاميركيين لا يثقون بالعراقيين ولا بقواتهم المسلحة"، مشيرا الى انهم "غير راغبين بتسليح الجيش كما هو مطلوب، ويعمدون الى التأخير وافتعال المشاكل لتعطيل عملية التسليح"، لافتا الى ان الاميركيين لا يحق لهم منع الحكومة من السعي الى تسليح الجيش، بالتعامل مع مصادر تسليح غيرهم "كونها خفيفة وثمنها بسيط".

من جهته دافع وزير الدفاع عبد القادر العبيدي عن صفقة الاسلحة التي ابرمها العراق مع صربيا بقيمة ٨٣٣ مليون دولار وتتضمن شراء عدد من المروحيات والطائرات وناقلات الجنود، وأنظمة الهاونات، والبنادق الرشاشة، والدروع الواقية، وبدلات الجيش، وغيرها من التجهيزات، مشيرا الى ان تلك الاسلحة اثبتت التجارب فاعليتها وهي ضمن معايير التسلح لحلف الناتو، بالاضافة الى انخفاض ثمنها قياساً لمثيلاتها الاميركية.

في حين كشف عضو لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب، حسن السنيد أن إحد أبرز نقاط الخلاف بين حكومتي واشنطن وبغداد هي رفض ملف التسليح العراقي..لافتا إلى أن العراق يسعى إلى استيراد "أسلحة متطورة" من صربيا ورومانيا.

وقال :"وزارة الدفاع الأميركية لا تريد أن يتنامى التسليح العراقي بعيدا عن حساباتها".

وأضاف : إن الولايات المتحدة تريد تسليحا بسيطا ومتدرجا للجيش العراقي، وبالأسعار التي تحددها وهو امر غير مرغوب فيه عند الساسة في بغداد .

وذكر السنيد، أن الحكومة العراقية "تسعى إلى تسليح الجيش العراقي بالطائرات والدبابات من دول غير الولايات المتحدة، مثل صربيا ورومانيا".

ويعرب مراقبون عسكريون عن اعتقادهم بان زيارة المالكي لبروكسل ولقائه الامين العام لحلف الناتو كانت تهدف الى كسر الطوق الذي يفرضه الاميركان على العراق لتحديد نوع التسليح الذي يطلبه، في وقت تتسلح دول صغيرة مجاورة للعراق بطائرات اميركية متطورة من طراز اف ١٦ واف ١٨ ومروحيات الاباتشي وغيرها من الاسلحة، في حين دمر الجيش الاميركي ما تبقى من دبابات ومدرعات صالحة للاستخدام من بقايا اسلحة الجيش العراقي السابق وجعل العراق يستورد مثيلاتها "المستهلكة" من دول حلف وارشو السابقة .

ويشير هؤلاء المراقبون الى ان المالكي يحاول استباق أي قرار اميركي بخفض او سحب القوات الاميركية بعد انتهاء فترة ولاية بوش مطلع السنة المقبلة عن طريق الاسراع بتزويد الجيش باسلحة متطورة، في رسالة واضحة الى بعض جيران العراق وخصوصا الذين ثبت تدخلهم العسكري الفاضح في العراق، بان الجيش العراقي بدأ يستعيد قوته الضاربة وهيبته وسيصبح ندا لكل جهة تحاول النيل من سيادة العراق والاستخفاف بامكانياته في التصدي لاي خرق لحدود الوطن مهما كان حجمه او شكله.

لكن تسليح الجيش العراقي الجديد لابد ان يترافق مع عودة الضباط الاكفاء من كل الصنوف واعادة بنائه على اسس مهنية تعتمد الكفاءة بعيداً عن الولاءات الطائفية او الحزبية وغيرها والتي اضعفته كثيرا واثارت حوله الشكوك في امكانية نجاحه في ملء الفراغ بعد رحيل الامريكيين المرتقب من العراق.

# حصانة شركات الأمن الخاصة نقطة خلاف جوهرية بين بغداد وواشنطن

**بهرا. وكالات**

اقر مسؤول اميركي الثلاثاء بان حصانة الشركات الامنية الخاصة في العراق تشكل نقطة خلاف بين واشنطن وبغداد في اطار التفاوض الجاري حول الابقاء على قوات اميركية في العراق.

واعلن مستشار الخارجية الاميركية لشؤون العراق ديفيد ساترفيلد للصحافيين "ان مسالة الشركات الخاصة ولا سيما الشركات الامنية الخاصة مسالة صعبة". واضاف الدبلوماسي "هناك مسائل اخرى عالقة ولا شك، وبينها مسائل ذات طابع امني"، معتبرا مع ذلك ان اتفاقا قد يتم التوصل اليه قبل نهاية شهر تموز.

ويفترض ان توقع الولايات المتحدة والعراق على معاهدة لارساء اسس قانونية لوجود القوات الاميركية في العراق بعد ٣١ كانون الاول عندما ينتهي العمل بقرار مجلس الامن الدولي الذي ينظم انتشارها حاليا.

واثارت المحادثات الجارية في هذا الشان انتقادات في العراق من قبل تيارات واحزاب وتنظيمات متعددة، تشتبه في ان الولايات المتحدة تريد الاحتفاظ بقواعد دائمة لها في العراق. وبحسب الصحافة العراقية، فان الولايات المتحدة تريد ان تضمن الحصانة لجنودها اضافة الى الاف الحراس الامنيين الذين ينشطون في العراق في اطار شركات خاصة. وهؤلاء الحراس لا يخضعون للقانون العراقي.

يذكر ان قوة حراسة امنية تابعة لشركة بلاك ووتر التي تؤمن الحماية للدبلوماسيين الاميركيين، قتلت ١٧ عراقيا في وسط بغداد. واثارت هذه الماساة غضب العراقيين وخلص تحقيق حولها الى تحميل بلاك ووتر المسؤولية عنها، لكن لم تفرض اي عقوبة بحقها، وتم تجديد عقد عمل هذه الشركة.

واتفق الرئيس الاميركي جورج بوش ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في تشرين الثاني على مبدأ توقيع هذا الاتفاق الذي اطلق عليه اسم "اتفاقية وضع القوات" قبل نهاية تموز.

* أدانت محكمة في أوهايو ثلاثة رجال بتهمة التآمر لارتكاب أعمال إرهابية، ضد مواطني الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج. وبعد ثلاثة أيام من المداولات أدانت هيئة المحلفين كل من محمد زكي عماوي، ومروان عثمان الهندي، ووسام معلوم بالتآمر لقتل أو تشويه أفراد في الجيش الأمريكي، وتقديم الدعم المادي للإرهاب. وعماوي "٢٨ عاما" يحمل الجنسيتين الأمريكية والأردنية، أما الهندي "٤٥ عاما" فقد ولد في الأردن وحصل على حق التجنيس الأمريكي، ومعلوم "٢٧ عاما" لبناني لديه إقامة دائمة في الولايات

بتدريبات عسكرية لجمع معلومات حول صنع قنابل وبزات للتفجيرات الانتحارية، وجمعوا أموالا للقيام بـ"الجهاد" ضد القوات الأمريكية في الخارج. وأوضحت الهيئة إن المتهمين الثلاثة سافروا إلى الأردن عام ٢٠٠٥، وقاموا بتزويد تنظيم "الأخوة المجاهدين" في العراق بأجهزة كمبيوتر محمولة ومواد أخرى. وقد بنت هيئة الإدعاء قضيتها على تسجيل نفذه مخبر متخف ناقش خلاله مع المتهمين تبادل الأسلحة والتدريب على المتفجرات.

* سلم الممثل الأعلى لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية خافيير

الدول الكبرى الذي يهدف إلى حمل طهران على وقف نشاطات تخصيب اليورانيوم، على ما أفادت المتحدثة باسمه. من جهته، أعلن المتحدث باسم الحكومة الإيرانية غلام حسين إلهام السبت أن إيران ترفض أي عرض تعاون من الدول الكبرى يطلب تعليق تخصيب اليورانيوم، وذلك في وقت قدم الممثل الأعلى لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية خافيير سولانا إلى طهران لتسليمها عرض تعاون جديدا. وسيسلم سولانا إلى متكي رسالة مرفقة بعرض معدل مقارنة بالعرض الذي قدم في حزيران عام ٢٠٠٦ والذي رفضته إيران آنذاك، وتعرض الدول

غير أن العرض يذكر إيران بضرورة الانصياع لأربعة قرارات اتخذها مجلس الأمن الدولي بينها ثلاثة قرارات مرفقة بعقوبات تدعوها إلى تعليق تخصيب اليورانيوم.

* وافقت الجزائر على استقبال محققين دوليين للتحقيق في مزاعم تضمنتها توصية لمجلس حقوق الانسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة في اجتماعاته الأخيرة في جنيف. وكان المجلس قد استعرض وضع حقوق الإنسان في الجزائر. وتتهم التوصية الجزائر بالتضييق على الحريات الدينية، ومنها على وجه الخصوص الديانة المسيحية، وهي

المنظم لممارسة الشعائر للطوائف الدينية غير المسلمة". ورفضت الجزائر هذه التوصية على اعتبار ان حرية المعتقد "مكفولة في الدستور الجزائري"، وتنفي وجود تمييز بين الديانات كما ورد في توصية المجلس الأممي لحقوق الانسان. ودافع ادريس الجزائري ممثل الجزائر في اجتماعات مجلس حقوق الانسان عن موقف بلاده من اصدار القانون قائلا أنه جاء لملء فراغ قانوني لمواجهة ما وصفها بحملة تبشير عنيفة تتعرض لها الجزائر باسم حرية الديانة، واضاف ان هذه الحملة ترمي الى زعزعة استقرار البلاد .

* تدرس حكومات الدول الأعضاء

بعد رفض مواطني جمهورية إيرلندا اتفاقية لشبونه لاصلاح الاتحاد. ووصفت فرنسا وألمانيا نتيجة التصويت بأنها ضربة قوية، إلا أنهما حثتا الاتحاد الأوروبي على المضي قدما في المشروع. وقال خوسيه مانويل باروسو رئيس المفوضية الأوروبية إن الاتفاقية ليست ميتة. إلا أن الرئيس التشيكي فاتسلاف كلاوس قال إن الاتفاقية في حكم كان، لأنه من المستحيل إجراء أي تعديل عليها. ويقف كلاوس بمعزل عن بقية زعماء دول الاتحاد، إلا أن آراءه ربما تجد صدى لدى العديد من الناخبين الأوروبيين الذين لم تتح لهم الفرصة للتصويت في استفتاء على الاتفاقية، كما تقول